

# قال خلال افتتاحه للمؤتمر العربي لأمن المعلومات إن ميزانية «نقل الأرقام» ستزرق في الميزانية المقبلة الأذينة: هيئة تنظيم الاتصالات في مراحلها الأخيرة وستدرج ضمن جدول أعمال مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل



سالم الأذينة متقدما الحضور خلال المؤتمر (قاسم باشا)



الوزير سالم الأذينة تكريما سلمان البدران بحضور عبداللطيف السريع ومجدي الهواري



الأذينة في جناح «VIVA» المشارك بالمعرض المصاحب للمؤتمر

قال وزير الكهرباء والماء ووزير الإعلام ووزير المواصلات والإنابة ورئيس الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات سالم الأذينة إن هيئة تنظيم الاتصالات في مراحلها الأخيرة، ومن المتوقع أن تدرج ضمن جدول أعمال مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل، موضحا أن هناك تشريعات قائمة على جدول مجلس الوزراء والأمة تتعلق بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها على سبيل المثال المشروع المتعلق بخدمة (نقل الأرقام)، مرجحا أن ترقق الميزانية المخصصة لهذا المشروع ضمن ميزانية وزارة المواصلات للسنة المقبلة بعد استيفاء الشروط كافة.

حديث الأذينة جاء على هامش تصريحه للمصاحفين عقب افتتاحه للمؤتمر العربي لأمن المعلومات والاتصالات الذي يعقد تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد وتنظيمه الشركة المتخصصة للمسوق وتنظيم المعارض UNIEPRO بالتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

وأوضح الوزير الأذينة أن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الذي يشرف على هذا المؤتمر يحاول تجنب السلبات الواردة في مجال تكنولوجيا المعلومات ومواجهتها من خلال ما يسخر به المؤتمر من توصيات عن طريق أوراق العمل المختصة التي ستقدمها الشركات المشاركة فضلا عن الخبرات التي سيتم تبادلها بين المشاركين على مدى يومين متتاليين.

وقال الأذينة في كلمته التي القاها في افتتاح المؤتمر أن أمن المعلومات والاتصالات أصبح قضية أمن قومي تتعالج على أعلى المستويات من القيادات السياسية، حيث نرى اليوم كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أنشأ إدارات خاصة متعلقة بأمن المعلومات والاتصالات ومكافحة الجريمة والإرهاب الناتجين عن الجرائم الإلكترونية، وبحثت تتبع تلك الإدارات أعلى قمة الهرم السياسي والأمني مباشرة.

وتكر ان العديد من دول العالم بدأت تضع خططها لتكون لديها مثل تلك الإدارات، وفي الكويت فإن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بما يملكه من مسؤوليات وطنية عن برامج وأنظمة الحكومة الإلكترونية يتحمل المسؤولية الأساسية في إرساء أنظمة ومعايير أمن المعلومات والاتصالات بالتنسيق مع الجهات المختصة بال دولة.

وأضاف الأذينة أننا في الحكومة الكويتية نتطلع إلى أن يساهم المؤتمر في رفع كفاءة دور الجهاز المركزي وإدارات نظم مراكز المعلومات في جميع الجهات الحكومية لوضع خططها السليمة والمحفزة لائق الأنظمة حتى تأتي برامج الحكومة الإلكترونية التي تتفهمها تلك الجهات محققة لأعلى المعايير الأمن والخصوصية المطلوبة.

وأوضح قائلا: «دعم وزارة المواصلات لبرنامج الحكومة الإلكترونية لا يأتي من إرثنا لأهمية تلك البرامج في تحديث أساليب عمل الإدارات الحكومية والتخفيف من المواطنين والمقيمين وحسب، ولكننا نؤمن بقوة بأن التكنولوجيا المتطورة هي طريقنا إلى الحدائق في جميع المجالات الإدارية والتعليمية والصحية والاقتصادية، وهذا التزامنا نحو الكويت وأهلها قبل أن يكون خطة عمل نسترشد بها، ومن هنا فإننا نتطلع إلى هذا المؤتمر ليساهم في إنارة الطريق لنا حول ما يجب أن نقوم به في جميع الجوانب المتعلقة بأمن المعلومات على الصعيد القانوني والتشريعية

**رأي اقتصادي**  
 melhemmahmoud@hotmail.com  
 بقلم المستشار القانوني د. محمود ملحم



## أسباب تضخم أسعار العقارات في الشرق الأوسط

تشهد منطقة الشرق الأوسط ما يمكن اعتباره «ورما عقاريا» نسبة إلى أسعار العقارات في الشرق الأوسط التي أصبحت تشكل حاجسا حقيقيا لدى الطبقات العادية. في التعبير المجازي وكما أسماه أحد المحللين الاقتصاديين لا يمكن سوى توصيفه إلا بحالة موضوعية غير عادية، فهو هوس الربح وتدمير المجتمع، هذا ما آلت اليه الأسعار في العقارات. والسبب يبقى مجهولا، على الرغم من أننا نخرج من أزمة عالمية والكل يريد ليست هناك سيولة في الدفع، فما أسباب الارتفاع في العقارات ومن يقف خلف هذا الارتفاع وما جدوى الاستثمار في هذا القطاع، وسط مستجدات لا يمكن تجاهلها في العالم العربي.

وإذا انطلقنا من تحليلنا لأسباب ارتفاع أسعار العقار في العالم على أنه القطاع الآمن وذلك تحت مقولة العقار لا يموت وسعره يبقى فيه. الأسعار تبقى معقولة إلى حد ما في الدول المتطورة. وإذا ما ارتفعت هذه الأسعار تكون لأسباب عدة منها خارجية أو ظرفية ويبقى الارتفاع ضمن المعقول، أما في مجتمعاتنا العربية يناضل القطاع العقاري لاستعادة عافيته ولكنه خرج عن الحد المعقول. أرقام خيالية، حتى وصلنا إلى حد القول «مجنون وضع حجر في البير ومليون عاقل لم يستطع انتشاله». ان تهاوت رأس المال على الاستثمار في القطاع العقاري ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وبشكل جنوني، ليصل المتر المربع من ارض أو بناء ثروة تورث، فتقول العقار من عنصر استثمار إلى عنصر مضاربة يلبي حاجات المستثمر متجاوزا حاجات الطلب.

كل ذلك، حدا ببعض الدول العربية إلى التحول إلى «جثة» عقارية لجذب رؤوس الأموال، متغاضين عن النتائج الكارثية والتي من الممكن أن تسببها المضاربات سواء على المواطنين في هذا البلد أو على الفقراء ذوي الدخل المحدود. إن ارتفاع الأسعار العقارية في منطقة الشرق الأوسط خاصة في لبنان الذي أصبح جثة عدن لاستقطاب رؤوس الأموال الخارجية، هي نتيجة المضاربات غير المدروسة والبعيدة كل البعد عن الرقابة، فهناك أموال لا تجد فرصا للتوظيف المنتج، فتذهب إلى المضاربات، ولكن هذه المضاربات لها وجهها السلبى. إذ ان بعض الدول غائبة تماما عن الرقابة ويصبح سعر العقار عرضة للمضاربات غير المدروسة فترتفع أسعار العقارات المبنية وغير المبنية لتشكّل عاملا سلبيا. وإن نحذر من مخاطر هذا الاتجاه لأن البنوك والمصارف تلجأ إلى سياسة القروض الطويلة بأقساط معقولة وبفوائد متوسّلة، ولكن هذه القروض التي تعطل لا تغطي سوى برواتب متدنية أو دفعات أولى للعقار، وهنا يجد المشتري العادي بعد دخوله قصص المديونية قد حكم عليه بقوابة دفع الأقساط مدى الحياة وهذا إذا لم تعد الأمور إلى نصابها ستقع الواقعة. وتبدأ الأسئلة. إذا استمر الوضع على ما هو عليه من أين يحصل ذؤو الدخل المحدود على عقارات وبيوت للسكن في ظل مضاربات لا حدود لها ولا رقابة عليها وهنا لفت نظري موقف وزير الصحة اللبناني بالعمل على تغطية نفقات الاستشفاء والصحة من الضرائب التي سوف تفرض على العقارات وكان أسعار العقار في لبنان متوازنة ولم تصل إلى حد الجنون. فقد وصلنا إلى بورصة العقارات الشخصية والتي من خلالها يجدد المالك أو المستثمر سعر العقار على هواه.

هناك دورات في أسعار العقارات تمتد خمس عشرة سنة في الحالات العادية، ولكن في هذه المرحلة العقارات ارتفعت بشكل غير معقول وغير منطقي بسبب تدفق أموال لا تجد فرصا للتوظيف فلجأت إلى العقارات التي اعطت في السابق مردودا مهما، وبالتالي هناك الكثير من المضاربين والمستثمرين اللبنانيين وغير اللبنانيين ومن الخليجين الذين تكبدوا خسائر

في توظيفات في السوق الأميركي والأسواق الأوروبية، خصوصا نتيجة الأزمة البنوية التي ضربت النظام الرأسمالي العالمي في مراكز المال الكبرى، وهي أزمة مستمرة ومن الممكن ان تستمر ما بين 15 و20 سنة، كسابقاتها من الازمات الدورية التي ضربت هذا النظام، وأهمها أزمة 1929 والتي امتدت 20 سنة. تجدر الإشارة إلى أن القطاع العقاري في لبنان حافظ في الوقت الراهن على مستوى الأسعار على الرغم من الخضات التي عصفت به وهو يعتبر رافدا اقتصاديا مهما للمواطنين والخليجين بيعا أو إيجارا أو استثمارا، ما يعني أن ثمة أزمة اجتماعية واقتصادية قائمة ومرشحة للاستمرار، خصوصا أن هذا القطاع يتحرك على إيقاع المواقف السياسية والجو العام السائد في البلاد وتداعيات الأزمة المالية على السوق العقاري المحلي. وهنا يطرح السؤال فيما ستؤول إليه أسعار العقارات في لبنان إذا تحول بعد ثلاث أو خمس سنوات إلى دولة نظمية مصدرة للغاز؟

ومن أجل مواجهة أسعار العقارات التي خرجت عن حد المعقول في كل من لبنان والشرق الأوسط، ونظرا إلى تبعاتها الاقتصادية السلبية، إذ انها تزيد الغنى وغنى الفقير فقرا، لابد من تعبئة العقارات الشاغرة، وتمكين الشركات العاملة في القطاع السكني من الحصول على ترفوتها بأثمان محددة، مادام الهدف اجتماعيا في المقام الأول، ويتيح إمكانية تخفيف الأعباء أمام المستفيدين المحتملين، زيادة على مضاعفة التشجيعات المقدمة للإسراع بتمام الشقق للمواطنين غير القادرين على الشراء بالأسعار المطروحة.

ان ارتفاع أسعار العقار في لبنان، يرجع أساسا إلى النمو الديموغرافي والعمري السريع إضافة إلى مرض الطائفة، وقلة الأراضي المفتوحة للبناء، وظاهرة شراء الشقق بالجملة لإعادة بيعها بأثمان مرتفعة، ووفرة السيولة المالية، والتنافس على تمويل العقار. إضافة إلى ظاهرة التملص الضريبي وبعد الرقابة وسيطرت الشركات المعروفة الغلظة من أصحاب الشأن كل ذلك سيؤدي في القريب العاجل إذا لم تسارع الدولة إلى ضبط الوضع في لبنان إلى كارثة اقتصادية حقيقية فكيف يصل سعر أقل شقة في بيروت وضواحيها إلى ثلاثمائة مليون ليرة لبنانية، في حين ان الحد الأدنى للأجور في لبنان هو خمسمائة ألف ليرة لبنانية. فهذا يعني إذا رفعتا الستار عن عمليات البيع والشراء التي تمت في الأوقات الأخيرة فسنجد ان لبنان بيع للمزادات السرية ولم المشترين والمضاربين ليسوا سوى أشباح وأما المالكون الحقيقيون فهم أصلا لا يعرفون أين توجد هذه العقارات لأنهم عند الشراء منذ ثلاث سنوات دفعوا مبالغ لا تذكر فقد كانت عبارة عن حفلة عشاء أو بارتى لأحدى المناسبات للشقة الواحدة أما اليوم فهي ثروات كبرى يضرب القرش بمائة وأحيانا بألف. ومعالجة هذا الارتفاع، لابد من اتخاذ مجموعة من التدابير منها، تعبئة الأراضي الفارغة خارج وجوار المدارات للعاصمة بيروت مع تسعير المتر من الدولة وتدخلها المباشر لضبط الأسعار عبر تفعيل الضريبة على الأراضي غير المبنية والمبنية ومساعدة الفقراء لشراء المساكن عن طريق استحداث وزارة مستقلة للسكن تعمل على بناء مساكن وهذه المطالب ملحة، إذ ان عند عدم الأخذ بها ستجد الحكومات ظواهر غير مألوفة لأن السؤال الأول الذي يدور في خلد كل شاب في الوقت الحاضر أن تسال عن أسعار الشقق ولا تسال انا تزوجت أم لا. لأن الموضوع أصبح حلما في الأرقام، فما هو الواقع لدى الشباب وإذا لجأ الشباب لتحقيق هذا الحلم فما هي الأدوات التي سيلجأون إليها وان اللبيب من الإشارة يفهم.

من جانبه، قال رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر أستاذ علوم الحاسوب بجامعة الكويت د.نالايس فوزان ان ما يجعل أمن المعلومات والاتصال قضية تكتسب زخما وتثير اهتماما متزايدا يوما بعد يوم هو أن المتهم أو الخطر مجهول ولكنه موجود ويزداد تطورا وخطرا، متآملا أن يتعاون الجميع مع الشركات المتخصصة في إيجاد برامج فعالة ومتعددة لأنظمة أمن المعلومات والاتصالات.

وقد قام المشاركون في المؤتمر ببدء أولى الجلسات من خلال استعراض تجارب وخبرات شركاتهم في المجالات المتعلقة بكل من المخاطر الأمنية لأجهزة الهاتف والكمبيوتر النقلة وأهمية العامل البشري في أنظمة أمن المعلومات واستراتيجيات أمن المعلومات الوطنية والشخصية في أنظمة الحكومة الإلكترونية.

كما تناول المشاركون بعض المفاهيم المتغيرة لصناعة أمن المعلومات ضمن شبكات التواصل الاجتماعي والطرق الآمنة لتطبيق الأمان في الأنظمة السحابية، إضافة إلى استراتيجيات حماية المعلومات الحكومية. يذكر ان المؤتمر يهدف إلى الاطلاع على أحدث متطلبات بناء بنية تحتية وأنظمة وخدمات إلكترونية آمنة في عصر المعلوماتية والحكومات الإلكترونية علاوة على إتاحة الفرصة للمتعرف والمقارنة بين الأنظمة الأمنية المطبقة في بعض الدول في مجال الحكومة الإلكترونية والاستفادة من عملية تبادل الخبرات.

كما يهدف إلى التعرف على المتطلبات التشريعية والأنظمة ذات الحساسية الأمنية العالية مثل المعلومات الأمنية والمالية والصحية فضلا عن الاتجاهات والحلول الفنية الحديثة لأمن المعلومات والاتصال من خلال أوراق العمل التي سيقدمها المشاركون أثناء المؤتمر والمعرض المصاحب له.

**جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية**

**دعوة عامة**

**يسر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دعوتكم لحضور ندوة بعنوان «ديوان الخدمة المدنية يدفع المحاسبين للإعتصام»**

بمقر الجمعية الكائن بمنطقة الشويخ الشمالي - قطعة (٧) - شارع (٧١) - مبنى رقم (١٢) وذلك اليوم الثلاثاء الموافق ٤ أكتوبر ٢٠١١ الساعة ٧،٣٠ مساءً حيث تدور محاور الندوة حول تخبط ديوان الخدمة المدنية في إقرار الكوادر المستحقة للقضاة العام والخاص.

**حضوركم دعم لنا ولأخواتكم وإخوانكم المحاسبين والله ولي التوفيق،،،**

مجلس الإدارة

النهائيين ومن الخليجين الذين تكبدوا خسائر

النهائيين ومن الخليجين الذين تكبدوا خسائر

النهائيين ومن الخليجين الذين تكبدوا خسائر

النهائيين ومن الخليجين الذين تكبدوا خسائر

النهائيين ومن الخليجين الذين تكبدوا خسائر

النهائيين ومن الخليجين الذين تكبدوا خسائر

النهائيين ومن الخليجين الذين تكبدوا خسائر

**تحويلات جذرية**

من جانبه، قال رئيس المؤتمر مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات عبداللطيف السريع ان المؤتمر يأتي في زمن تشهد فيه هذه القضية تحولات جذرية في منطقتنا وعلى المستوى العالمي أيضا والتي يمكن إضاحها من خلال: أولا تحول المعلومات والاتصالات من مسألة تقنية من اختصاص مراكز المعلومات إلى قضية أمن قومي بما لذلك من تبعات على آليات اتخاذ القرار فيما يخص تأمين المعلومات والاتصالات وتحديد المسؤولية عنها على المستوى الوطني وميكليات الإدارات المختصة بها وتحديد ميزانياتها.

وأضاف السريع ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر العصب الرئيسي لوضع وتطوير وتنفيذ خطط نمو المجتمعات الحديثة من جميع

والفنية والتطبيقية حتى يتكامل الجهد ويحقق الهدف.»

ويبين الأذينة أنه بالنسبة إلى وزارة المواصلات ندر أكثر من غيرنا مخاطر استخدام الشبكات على اختلاف أنواعها وذلك لما تحمله من معلومات وتجارة وأعمال وإنتاج وفرص للمستقبل يجب أن تتمتع بأقصى درجات الأمن والخصوصية، وندرك بالتالي أن حماية المعلومات تعادل في المحطة النهائية حماية بلدنا حاضر ومستقبل.

من جانبه، قال رئيس المؤتمر مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات عبداللطيف السريع ان المؤتمر يأتي في زمن تشهد فيه هذه القضية تحولات جذرية في منطقتنا وعلى المستوى العالمي أيضا والتي يمكن إضاحها من خلال: أولا تحول المعلومات والاتصالات من مسألة تقنية من اختصاص مراكز المعلومات إلى قضية أمن قومي بما لذلك من تبعات على آليات اتخاذ القرار فيما يخص تأمين المعلومات والاتصالات وتحديد المسؤولية عنها على المستوى الوطني وميكليات الإدارات المختصة بها وتحديد ميزانياتها.

وأضاف السريع ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر العصب الرئيسي لوضع وتطوير وتنفيذ خطط نمو المجتمعات الحديثة من جميع

## البدران: حصة «VIVA» السوقية ستصل إلى 25% بنهاية العام الحالي

لفترة والشركة تعدت حصتها السوقية إلى 20% من الحصة السوقية كعملاء وهناك توسع كبير. ورد البدران بالإيجاب على سؤال حول توقعات سابقة كانت قد أشارت إلى أن الحصة السوقية للشركة ستصل إلى 25% بنهاية 2011، مؤكدا أن الشركة حققت «نتائج ممتازة» خلال 9 أشهر الأولى من 2011 متوقفا تحقيق المزيد من النتائج في نهاية العام. ونكر ان سوق الكويت يعد من أقل الأسواق الخليجية من حيث التشعب بخدمات الاتصالات، كما انه في الوقت نفسه أعلاها من حيث متوسط إيرادات العملاء وأعلاها أيضا من حيث نسب العملاء المشتركين في خدمة الفواتير، وأوضح ان سوق الكويت يحمل فرصا كبيرة للمنافسة

وقال الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية (VIVA) م.سلمان البدران ان الشركة عينت مستشارا للإدراج في بورصة الكويت متوقعا انتهاء الإجراءات قريبا، رافضا الإفصاح عن هوية مستشار الإدراج لكنه توقع ان تكتمل الإجراءات في وقت قريب. وأضاف البدران في تصريحه للمصاحفين على هامش مشاركته في المؤتمر العربي لأمن المعلومات والاتصالات: «نحن الآن نعمل مع الإذخة في هيئة أسواق المال لاستكمال الإجراءات». وقال ان الحصة السوقية للشركة تزيد حاليا على 20% طبقا لمعيار عدد العملاء متوقعا ان تصل إلى 25% بنهاية العام الحالي، مؤكدا أن الحصة السوقية تتغير من فترة

وهو ما تسعى الشركة للدخول فيه. وأوضح البدران في كلمته التي القاها خلال افتتاح المؤتمر ان أمن المعلومات يعتبر أحد الهواجس للمجمعات الحديثة، وسيساعد المؤتمر العربي لأمن المعلومات على رفع مستوى الوعي بأهمية الأمن المعلوماتي ومواجهة التحديات الحقيقية نادرة للاطلاع على تجارب الدول الأخرى في بناء أنظمة أمن معلومات لديها في المراحل المختلفة من تطبيق برامجها للحكومة الإلكترونية وكذلك مناقشة التشريعات الجديدة المطلوبة أو التعديلات على التشريعات المعمول بها لبناء بيئة قانونية سليمة لأمن المعلومات.



م.سلمان البدران